معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني

إعداد

د. محمود عبد المجيد عساف

أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد – وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية

استلام البحث : ٢٦ / ٤ /٢٠١٨ **قبول النشر** : ١٨ / ٦ / ٢٠١٨

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي الجامعي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني، والكشف ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ ≥ α) بين متوسطات درجات تقديرهم تعزى الى المتغيرات التالية: (التأييد التنظيمي، سنوات الخدمة، الرتبة الأكاديمية)، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي/ التحليلي بتطبيق استبانة مكونة من (٣٠) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات على عينة قوامها (١٦٠) عضو هيئة تدريس من جامعات (الأزهر، الإسلامية، الأقصى)، أظهرت النتائج أن جميع المجالات متوفرة بدرجة كبيرة بوزن نسبي (76.30%) حيث جاء مجال المعوقات السياسية في الرتبة الأولى بوزن نسبي (80.33%)، تلاه مجال المعوقات الإدارية والتنظيمية في الرتبة الثانية بوزن نسبي (74.53%)، يليهما مجال المعوقات العلمية في الرتبة الثالثة بوزن نسبي (74.04%)، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ ≥ α) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للمعوقات تعزى الى جميع المتغيرات. وأوصت الدراسة بضرورة التقدم بتصور عام لمركز بتميز بحثي في(العلوم السياسية) للجهات الحكومية هدفه تأصيل البحوث ذات العلاقة وربطها بالسياسات الدولية في إطار قانوني

الكلمات المفتاحية: معوقات توظيف، نتائج البحث العلمي، تشكيل القرار السياسي

Abstract:

The study aimed to identify the degree of appreciation of the faculty members in Palestinian universities for the obstacles of employing the results of the university scientific research in shaping the Palestinian political decision, and to find out wherever there are statistically significant differences between the average of

their degrees due to the following variables: (Organizational support, years of service, academic level). To achieve this, the researcher followed the descriptive / analytical approach by applying a questionnaire consisting of (30) paragraphs divided into three fields on a sample of (160) members of the teaching staff from (Al-Azhar, Islamic and Al-Aqsa) universities. The results shown that all fields are available with relative weight (% 76.30). The level of political obstacles in the first rank came at a relative weight of 80.33%, followed by administrative and organizational obstacles in the second rank with a relative weight of 74.53%, followed by scientific obstacles in the third rank with relative weight (74.04%). There were no statistically significant differences between the average scores of the maximum individuals of the constraints attributed to all the variables.

The study recommended the need to develop a general perception of the excellence of research in (political science) of government agencies aimed at rooting relevant research and linking them to international policies in a legal framework

Keywords: employment constraints, scientific research results, political decision making

مقدمة:

المتأمل لعالم اليوم يلحظ تسارع التغيرات الجوهرية في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد أدت إليها ما تمخضت عنه الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية المتلاحقة، حتى قيل إن ما أحدثته هذه الثورات من تحولات قد تجاوز كل ما شهده العالم منذ بداية الثورة الصناعية الحديثة مع مطلع القرن التاسع عشر.

وفي هذا السياق من التحولات والتكيفات، أصبحت عملية صناعة أو تشكيل القرار السياسي، عملية معقدة ومتشابكة لتعدد قنواتها ومدخلاتها، ولتأثرها بامتدادات خارجية وداخلية، وأصبحت تشكل تحدياً يهدد مواقع القادة والمسؤولين السياسيين ومستقبل احزابهم، لأن الخطأ او الإخفاق فيه قد يسبب أزمات لا يمكن الحد من آثارها (حميد، ٢٠١٥: ١٣).

ولما كان الغرض من البحث العلمي الذي يمثل أحد وظائف الجامعات المهمة، المساهمة في حل مشكلات المجتمع، ودفع عجلة التقدم فيه، فإن مفهوم تشكيل القرار

السياسي من حيث البيئة الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي، والبيئة الداخلية بمكوناتها ومؤسساتها ومصالحها، ونظام القيم والسمات السيكولوجية، ونمط التفكير والبعد الثقافي والأيديولوجي، يجب أن ينطلق ويستند إلى نتائج بحث علمي رصين، ودراسات معمقة (عساف، ٢٠١٤: ٨).

وعليه، فإن الاتجاه العالمي لرسالة البحث العلمي يتمحور حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي المشاركة في التنمية، وتشكيل القرارات المصيرية التي تخدم المصلحة العامة، وتحقق مستوى مقبول من الرفاهية المجتمعية للشعوب، وحل مشكلاتها (محمد، ٢٠١٣: ٦٧)

إن المتتبع للأوضاع العامة في محافظات غزة يجد أنها تعاني تشرذماً عاماً في شتى مجالات الحياة، وذلت نتيجة عدة أسباب، أهمها: ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالانقسام الداخلي، وتعثر جهود المصالحة الوطنية، وهو ما انعكس على مؤشرات التنمية، وحد من حركة البحث العلمي، ودرجة الاستفادة من نتائجه، وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات خلال السنوات السابقة، مثل دراسة الجيش والخالدي (٢٠١٣)، ودراسة عساف وحماد (٢٠١١)، والحلبي (٢٠١٧)، ولوز (٢٠١٥)، والتي أجمعت على تراجع تراجع مستوى تضمين نتائج البحوث العلمية في عمليات صناعة القرار.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن المتابع للحركة السياسية الفلسطينية يجد أن القرارات السياسية الصادرة عن الأحزاب، أو الحزب الحاكم قبل الانقسام السياسي وبعده، بعيدة كل البعد عن الدراسات العلمية ونتائجها، وفي أحسن الأحوال تكون مرتبطة بالسياسات الدولية أو الأجندات الخارجية، رغم اجماع الباحثين والمثقفين على خطورة الواقع من خلال الكتابات والمقالات، ولو كان الأمر غير ذلك لما آلت إليه الظروف والأحوال في محافظات غزة إلى مستوى الكارثة، وهذا ما دفع إلى البحث في المعوقات أمام توظيف هذه الدراسات ونتائجها، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما معوقات توظيف نتائج البحث العلمي الجامعي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

وينبثق عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي الجامعي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني ؟

٢- هل تختلف درجات تقدير أفراد العينة لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي الجامعي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني تعزى الى المتغيرات التالية: (التأييد التنظيمي، سنوات الخدمة، الرتبة الأكاديمية)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١- التعرف إلى درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي الجامعي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني

٣- الكشف ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي الجامعي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني تعزى الى المتغيرات التالية: (التأييد التنظيمي، سنوات الخدمة، الرتبة الأكاديمية؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، حيث أنها تتناول موضوعاً أصبح جوهر الصراع العالمي، بعد ما أثبتت الدراسات والتجارب الدولية بما لا يدع مجالاً للشك أن آلية التقدم الحقيقية هي البحث العلمي، الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للسياسة الدولية.

كما من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة في:

- تزويد أصحاب القرار بقدر كافي من المعلومات لمساعدتهم في تحديد المعوقات التي تحول دون اعتمادهم على نتائج البحوث العلمية في تشكيل واتخاذ القرارات.
- رفد المكتبة الفلسطينية بدراسة واقعية تأتي استجابة للتوجهات الجديدة نحو توظيف البحث العلمي، والارتقاء بنتائجه.

حدود الدراسة:

- **حد الموضوع:** التعرف إلى معوقات توظيف نتائج البحث العلمي بمحافظات غزة والمتمثلة في (العلمية، السياسية، الإدارية) في تشكيل القرارات السياسية.
- **الحد البشري**: عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية
- **الحد المؤسسي**: الجامعات (الأزهر، الإسلامية، الأقصى)
- **الحد المكاني**: محافظات غزة (الجنوبية لفلسطين) .
- **الحد الزمني**: تم تطبيق الشق الميداني من هذه الدراسة في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨م.

مصطلحات الدراسة:

- **معوقات توظيف نتائج البحث العلمي:** يعرفها الباحث إجرائياً بأنها:" جملة الصعوبات التي تحول دون الاستفادة من مخرجات البحث العلمي والدراسات المعمقة، والتي يؤدي وجودها إلى تأثيرات سلبية على الجهود المبذولة، والتي تتحدد في هذه الدراسة بالمعوقات: (العلمية، السياسية، الإدارية)

- **تشكيل القرار السياسي:** يعرفها ربيع ومقلد (١٩٩٤) بأنها: " قيام من هم في مواقع السلطة أو المسؤولية أو من تتوفر له أو لهم القدرة باختيار أحد البدائل المطروحة لمواجهة مشملة ما في ضوء الالتزام بالتصرف والعمل" (ربيع ومقلد، ١٩٩٤: ٤٨٦) ويعرفه الباحث **إجرائيا** بأنه: " عملية علمية معقدة تتحدد في الاختيار الأمثل للبدائل ذات العلاقة بمشكلة سياسية، بما يعكس أهدف النظام السياسي وفق توجهات وإجراءات محددة لتحقيق مصلحة عامة في إطار قانوني"

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة المتعلقة بجدوى الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في إتخاذ وتشكيل القرارات، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة الحلبي (٢٠١٧) هدفت التعرف إلى دور القيادة الملهمة في توظيف مخرجات البحث العلمي في وزارة الداخلية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي/التحليلي بتطبيق استبانة على (156) موظفاً وموظفة، أظهرت النتائج أن درجة التقدير لنتائج البحث العلمي في وزارة الداخلية كانت متوسطة بوزن نسبي (61.7%)، وأن هناك علاقة طردية دالة إحصائياً بين أبعاد القيادة الملهمة وتوظيف مخرجات البحث العلمي، كما يؤثر سلوك القيادة الملهمة في توظيف مخرجات البحث العلمي بشكل معنوي.

- دراسة حميد (٢٠١٥) هدفت التعرف إلى العلاقة بين المفكرين وصناع القرار، مع الإشارة إلى الاختلاف بين الماضي والحاضر من حيث انتشار المؤسسات التي بدأت كمراكز بحثية مع بداية القرن العشرين. حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن الأدوار التي تلعبها هذه المؤسسات الفكرية في الوقت الراهن ضعيفة من حيث قربها من صناعة القرار لكنها مست توجه السياسات العامة في دول لها ثقلها في النظام الدولي ، وأن أهمية البحث في دور المراكز البحثية في عملية صنع القرار السياسي اليوم أصبح ضرورة، ليس فقط في المجالات الأكاديمية فحسب وإنما على الصعيد الدولي لاسيما في مجال الاستراتيجيات والعلاقات الدولية، ومحاولات التنبؤ .

- دراسة لوز(٢٠١٥) هدفت التعرف إلى إسهامات البحث العلمي في خدمة القضية الفلسطينية، من خلال استعراض أهمية الدور في حل المشكلات الداخلية مثل: (المصالحة، نشر القضية وتعزيز مكانة القدس، وآثار الحصار والكهرباء وتلوث المياه، وغيرها) والكشف عما إذا كان البحث العلمي يقوم بتوثيق الحروب وجرائم الاحتلال أم لا. ولتحقق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن تراجع دور البحث العلمي في خدمة القضية ناجم عن الدعم الحكومي له، وأن اهتمامات المؤسسات البحثية ومراكز الأبحاث اهتمامات ضيقة، ولا تستند إليها مراكز القرار.

– دراسة الجيش والخالدي(٢٠١٣) هدفت التعرف إلى مدى تضمين نتائج البحوث الصحية في عملية صنع القرار من وجهت نظر صانعي السياسات والأكاديميين ، ولتحقيق ذلك اتبع الباحثان المنهج الوصفي/ التحليلي باستخدام المقابلات المعمقة مع (٨) قيادات من وزارة الصحة وعمادات البحث العلمي، وقد أظهرت النتائج أن مستوى تضمين نتائج الأبحاث في عملية صناعة السياسات يعتبر باهتاً في وزارة الصحة، لكنه مقبول في المؤسسات الأكاديمية كما أن هناك ضعف كبير في ثقافة البحث العلمي وسوء ممارسة للنتائج وعدم وجود أولويات بحثية، وأن أهم معوقات تضمين نتائج البحوث: (عدم وجود نظام حوافز، وضعف البنية التحتية للمعلومات، وعدم وجود ممارسة لثقافة النشر ونقل المعرفة، وضعف التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة.

– دراسة (الخزندار والأسعد، ٢٠١٢) هدفت دراسة دور مراكز الفكر أو الدراسات (Tanks Think) الخاصة في مجال البحث العلمي من الناحية النظرية كإطار عام، مع إعطاء بعض التركيز لهذا الدور على الحالة أو البيئة العربية، من خلال منظور العلوم الاجتماعية بشكل عام، ومنظور جماعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية بشكل خاص. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي/ المقارن بالاستفادة من الممارسة والتجربة العملية واستخدام عملية مقارنة بين أدوار ومهام المراكز البحثية في العالم العربي عموماً مع المراكز الغربية؛ وقد قدمت الدراسة في الختام تحليلاً لأهم المعوقات والتحديات التي تواجه المراكز البحثية في العالم العربي، والتي كان من أهم ضعف الدعم المالي، وانحسار أغراض البحث العلمي في المبادرات الفردية دون توجيه حكومي.

– دراسة عبد الحي (٢٠١٢)هدفت التعرف إلى دور البحث العلمي ومراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي، ودعمها للعديد من المجالات، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي/ التحليلي وتمثلت الأداة في استبانة مكونة من (35) فقرة، وأظهرت النتائج أن دور المراكز البحثية في التأثير على صنع القرار كان محدوداً جداً، وأنه لا يوجد أدلة على أن الدولة تسترشد في قراراتها بمخرجات مراكز البحث العلمي، وأن الإنتاج العلمي لمركز الأبحاث والدراسات يغلب عليه طابع الدراسات الاجتماعية .

– دراسة عساف وحماد (٢٠١١) هدفت التعرف إلى أسباب الفجوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية، والوقوف على أهم التداعيات التي تفرزها هذه الفجوة، واتبع البحث المنهج الوصفي واقترحت الدراسة نموذجاً للتجسير بين البحث التربوي والسياسة التعليمية وأظهرت أن الفجوة ناتجة عن ضعف الثقة بمخرجات البحث التربوي، وتداخل اهتمامات السياسيين، وحيث إن الاستناد إلى نتائج الدراسات جاء ضعيفاً نتيجة لارتفاع وتيرة الدراسات التربوية

– دراسة الشهواني (٢٠١١): هدفت التعرف إلى دور مراكز الأبحاث الاسرائيلية في رسم علاقاتها الدولية، بعد أن ازدادت الدعوة مؤخرا في إسرائيل لتزويد المراكز البحثية والمؤسسات الاستخبارية والأكاديمية البحثية بالمستشرقين اليهود والباحثين في الشؤون العربية، على افتراض أن هناك تحديات تواجه الدولة العبرية تفرض عليها الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول العالم العربي. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الدولة تشجيع الباحثين على المشاركة في الأنشطة العلمية والمؤتمرات الدولية، وتدعمها لتكون أكثر المؤسسات تطورا في العالم، وأن أغلب القرارات الاستراتيجية المرتبطة بالتنمية مستندة إلى نتائج أبحاث موجهة

– دراسة العاني (٢٠٠٩): هدفت التعرف إلى تفاوت نظرة القائمين على النشاط الانساني ازاء المعلومات ودورها تبعا لطبيعة كل نشاط . ولتحقق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي، بالاعتماد على فرضية أن المجتمعات المتقدمة تعمل جاهدة على الاستفادة من المعلومات ليس فقط في المجالات العلمية فحسب، بل حتى في المجالات الاجتماعية والانسانية وبناء السلوك العلمي والعملي فيها. وقد أظهرت النتائج أن المعلومات وكفاءة استخدامها، احدى المقومات الاساسية التي تتركز عليها عملية صنع واتخاذ القرارات في الدول المتقدة، وأن تنوع حجم المعلومات المتاحة يحدد مدى الادراك الحقيقي الصادق للموقف (المشكلة) مما ييسر اختيار اسلوب القرار المناسب وتنفيذه ومتابعته وتقييمه واعادة تغذيته بالمعلومات الى ان تتحقق الاهداف ، ووجود علاقة ارتباط او تشابك بين عملية اتخاذ القرار وضرورة توفير المعلومات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وجد أن هناك العديد من الدراسات التي ربطت بين البحث العلمي والقرار السياسي لكن لم توجد - في حدود الباحثين- أي من الدراسات التي تناولت المعوقات،، ولكن من حيث البنية البحثية تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة الحلبي (٢٠١٧) والجيش والخالدي (٢٠١٣) لكن في مجالات محددة، كما تتفق هذه الدراسات في المنهج، ومع دراسة عبد الحي(٢٠١٢) واختلفت الدراسة أيضاً مع أغلب الدراسات السابقة في اختيار العينة حيث إن عينة الدراسة الحالية كانت أعضاء هيئة التدريس .

وقد تناولت الدراسة الأكثر ارتباطاً بالحالية دور البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي أو صياغة القرار السياسي مثل دراسة عبد الحي (٢٠١٢)، الشهواني(٢٠١١) والخزندار والأسعد(٢٠١٢). وقد تم الاستفادة من الدراسات في تأصيل فكرة الدراسة ومشكلتها وتحديد مجالات الاستبانة .

الخلفية النظرية للدراسة:

تجمع الأدبيات على أن القرار السياسي يمثل حركة واثقة نحو القضاء على حالة من التوتر بتصفية مصادر ذلك التوتر بصورة منطقية، يؤثر فيها جملة من العوامل

الداخلية كالنظام السياسي والأحزاب وجماعات الضغط، والعوامل الخارجية المرتبطة بظروف المجتمع الدولي والعلاقات القانونية بين الدول وفق القانون .
ويرى عليوة (١٩٨٧) أن القرار السياسي هو إفصاح عن إرادة الإدارة الملزمة للأفراد بما لها من سلطة عامة، والذي يصدر في الشكل الذي تتطلبه القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني متى كان ممكناً وجائزاً قانونياً، وكان الباعث عليه المصلحة العامة.(عليوة، ١٩٨٧: ١٣)
ويرى الزبيدي (٢٠١٣) أن المدلول الحقيقي للقرار السياسي يتحدد في :-

- إرادة أو عمل إرادي من جانب السلطة يتجه نحو معانقة الواقع .
- يفترض القرار وجود مشكلة معينة تحدث زماناً ومكاناً وموضوعاً .
- القرار هو تصميم إرادي يعني الانتقال من الإطار المجرد الذي يمكن أن يضفه بعالم الغايات والأهداف إلى الواقع الذي نستطيع أن نحدده بأنه مشكلة واجهت الحركة السياسية (الزبيدي، ٢٠١٣: ١٠١).

ويمكن التمييز بين أنواع القرارات، فمنها ما يتم بصفة أساسية بمبادرات من القيادة السياسية وقرارات تتخذ كرد فعل لسلوك بعض القوى الخارجية عن المجتمع، وبين قرارات تمثل تغيراً أساسياً في مجرى السياسة العامة وبين قرارات تتم لتنفيذ استراتيجية معينة، وبين قرارات خاصة بالدولة أو قرارات تشترك فيها أكثر من دولة (إبراهيم وآخرون، ١٩٨٥: ١٦).
وكل هذه القرارات في الأصل يجب أن تدرس بأسلوب علمي تحليلي، بعيداً عن كل الأهواء الذاتية أو المصالح الضيقة، فالقرار السياسي ليس شخصياً بقدر ما يتعلق بمصير آلاف وملايين البشر. وعلى ذلك فإن عملية تشكيل القرار السياسي تأخذ واحداً من الأشكال الآتية :-

- مجموعة القائد المسيطر/ وهي التي يكون فيها السيطرة لفرد سلطوي يتصرف بمفرده وغالباً ما يكون قراراً سريعاً نسبياً .
- مجموعة المستقلين/حيث لا تكون هناك ضغوط هيكلية تدفع إلى الاتفاق الجماعي حيث يقوم كل عضو بالدفاع عن فكرته، ودور القائد هنا قاضياً يسمع ثم يقرر.
- مجموعة المفوضين/ وهنا لا يتخذ الأعضاء قراراً إلا بالرجوع إلى هيئاتهم واستشاراتهم قبل البت في القرار.
- المجموعة المستقلة/ يكون فيها القرار بالإجماع ، ودور القائد لا يتعدى دور رئاسة الجلسات وتوضيح وجهات النظر.(سميع،١٩٩٨: ٨٧)

ورغم تعدد الأشكال السابقة لتشكيل القرارات السياسية، فإنها تختلف حسب ظروفها فمن حيث الوقت يرى حمادة (١٩٩٧) أن القرارات السياسية قد تكون:-

- القرار الحاسم/ الذي يعني مراجعة صريحة للموقف بقصد تصفية المشكلة نهائياً .
- قرار التأجيل/ الذي يعني إرجاء حل المشكلة (إرجاء المواجهة الحقيقية) إلى فترة أخرى أكثر ملاءمة .
- قرار التوفيق/ يدور حول التلاعب بالموقف بقصد الوصول إلى حل للمشكلة .

وهناك من يميز القرارات السياسية حسب أسلوب اتخاذها، فهناك القرار الذي يتخذه فرد واحد سواء اعتماداً على استشارات أو منن دونها، وهناك القرار الذي يتخذ باشتراك المجموعة سواء بالإجماع أو الأغلبية، والنوع الثالث هو القرارات التي تتخذ في إطار الهيئات التشريعية والدراسات العلمية ويطلق عليها القرارات العامة .(الزبيدي، ٢٠١٣: ١١١)

ومهما تعددت أوجه تقسيم القرارات السياسية من حيث السياسة الخارجية أو حسب درجة أهميتها أو معيار طبيعتها أو محتواها، أو الأهداف المرجوة منها، فإن الأساس العلمي لتشكيلها ينطوي على عدة مراحل، هي:

- وجود حافز القرار: وذلك نتيجة تغيرات تستلزم القرار في ظل إدراك صناع القرار لهذا الحافز، والالتزامات الداخلية والخارجية لهذا الحافز.
- جمع المعلومات: حيث تبدأ عملية البحث عن المعلومات بهدف استيضاح أبعاد التهديدات، وذلك من خلال دراسات علمية وإحصاءات دقيقة.
- تفسير المعلومات: وذلك بهدف رفض أو قبول مصداقية المعلومات أو نتائج البحث وربطها ببعضها، بما لا يدع مجالاً للتصور الذاتي لصناع القرار.
- البحث عن البدائل وتشكيل القرار: وذلك بتحديد النتائج المحتمل ترتبها على كل بديل مع تقدير احتمال حدوث كل من تلك النتائج، أو البحث عن البدائل التي لا تتعارض مع نتائج الدراسات والأبحاث والخبرة الشخصية.
- مرحلة التنفيذ والتقييم: وهي عملية تنطوي على حالة المعلومات المتوفرة، ودرجة المشورة وآثار القرار ومدى ارتباط ذلك بالهدف منه (شومان، ١٩٩٩: ٦٧)

عطفاً على ما سبق، يمكن القول أن القرار ما لم يدعمه البحث العلمي، سيكون عملاً عشوائياً، تحكمه العقائد المتعصبة والمزاج الشخصي لأصحاب القرار، وهيمنة النخبوية المستندة إلى المعرفة النظرية أو السلطة السياسية فقط (عطاري، ٢٠٠٤: ١٦١). وبعيداً عن الاستطراد والتنظير في موضوع جدوى البحث العلمي، وأهميته التي لا يختلف عليها عاقلان في مجال التنمية، ومحدودية الدعم الحكومي في الوطن العربي لمجالاته المتعددة، تجدر الإشارة إلى أن أهم القرارات المصيرية للعديد من الدول المتقدمة كانت مستندة إلى قاعدة بحثية رصينة، ولعل من أهم هذه القرارات ، قرار اعادة هيكلة التعليم

في الولايات المتحدة بعد تقرير (أمة في خطر)، وكذلك قرارات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالوضع الاقتصادي العالمي، وعلاقته بالسياسات الخارجية.
وعلى هذا الأساس تبنى الاقتصاديون الجدد مبدأ إدخال عامل المعرفة والبحث العلمي في نظريات التنمية، حيث إن العلاقة بين التنمية والسياسة وتوليد المعرفة أصبحت واضحة، وتدل الإحصاءات على أن أكثر من ٥٠% من الناتج المحلي والإجمالي للدول المتقدمة مبني على مخرجات البحث العلمي، كما أنها أنشأت جامعة (ستانفورد) للأبحاث شركة تسمى (مثلث البحث) Research Triangle من أجل توظيف مخرجات البحث العلمي في رسم السياسات العامة (سلمان، ٢٠٠٩: ٧١)
ولعل وعي المجتمعات بأخمية دور البحث العلمي في ترشيد القرارات، دفع بالعديد منها إلى انشاء مراكز بحثية، وذلك بهدف دعم صناع القرار في رسم السياسات وبلورة الخيارات أوقات الأزمات والطوارىء، لكن الواقع الفلسطيني في ظل ظروفه الاستثنائية يواجه مشكلات ومعيقات كثيرة أمام توظيف البحث العلمي كدليل للتنمية أو ترشيد القرار السياسي، وذلك لعدة أسباب أشارت إليها الشيخ خليل (٢٠١٤) في:

- تراجع الوضع الاقتصادي العام.
- الانقسام السياس وتبعياته المرتبطة بتشعيب القرار وازدواجيته التنظيمية.
- ضعف إدراك القطاع الخاص والأحزاب السياسية لجدوى البحث العلمي
- تراجع دور البحث العلمي في الجامعات، وانحسار أهدافه في: (الترقيات، الدراسات العليا) (الشيخ خليل، ٢٠١٥: ٥٠)

الخطوات الإجرائية:

- **منهج الدراسة :** اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز هذه الدراسة، لملائمته لموضوع وأهداف الدراسة، ويدرس المنهج الوصفي التحليلي ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب على أسئلة البحث دون تدخل فيها (الأغا والأستاذ، ٢٠٠٠: ٨٠).
- **مجتمع الدراسة وعينتها :** يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية (الأزهر، الإسلامية، الأقصى) والبالغ عددهم (٧٢٦) أكاديمي موزعين على (١٨٧ في الأزهر، ٢٨٣ في الإسلامية، ٢٥٦ في الأقصى)

العينة الاستطلاعية: قام الباحث باختيار عينة عشوائية استطلاعية حجمها (٣٠) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من مجتمع الدراسة الأصلي بهدف التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة.

العينة الميدانية: تكونت عينة الدراسة من (١٦٠) عضو هيئة تدريس من الجامعات الفلسطينية المذكورة بالمحافظات الجنوبية لفلسطين (غزة) بنسبة ٢٢% من المجتمع، تم

اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية حسب متغير الرتبة العلمية، والجدول التالي يوضح الخصائص الديمغرافية لها.

جدول١: توزيع عينة الدراسة بحسب البيانات الشخصية (ن = ١٦٠)

م	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
١	**التأييد التنظيمي**	حماس	45	%28.1
		فتح	52	%32.5
		جهاد إسلامي	32	%20.0
		جبهة شعبية	14	%8.8
		جبهة ديمقراطية	17	%10.6
٢	**الرتبة العلمية**	أستاذ	18	%11.3
		أستاذ مشارك	36	%22.5
		أستاذ مساعد	74	%46.3
		أقل من أستاذ	32	%20.0
٣	**سنوات الخدمة**	أقل من ١٠	30	%18.8
		من ١٠- ٢٠	75	%46.9
		أكثر من ٢٠	55	%34.4
المجموع			١٦٠	**%100.0**

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي قام الباحث بتصميم استبانة شملت في صورتها الأولية (٣٣) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، عرضت على (١١) محكماً من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اقترح بعضهم تعديل بعض الفقرات، وحذف بعضها إلى أن تم اعتماد (٣٠) فقرة ، حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم ليكرت الخماسي. ويعرض جدول (١) قائمة المجالات في استبانة معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وكذلك عدد فقرات كل مجال.

جدول ٢: توزيع الفقرات على مجالات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات
١	معوقات علمية	١٠
٢	معوقات سياسية	١٠
٣	معوقات إدارية وتنظيمية	١٠
	استبانة المعوقات	٣٠

لقياس درجة استجابة الطلبة لكل فقرة من فقرات المقياس، استخدم الباحث مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي، والمكون من خمس رتب تتدرج تنازلياً في تقييم درجة توافر المعوقات كما هو موضح في جدول (٣):

جدول ٣ : الأوزان الرقمية لدرجات توافر المعوقات في مقياس ليكرت الخماسي

درجة التوافر	كبيرة جداً	كبيرة	إلى حد ما	قليلة	قليلة جداً
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

اعتمد الباحثان قيمة المتوسط الحسابي لفقرات كل مجال لتكون مقياساً رقمياً لكل مجال، وكذلك المتوسط الحسابي لفقرات كل الاستبانة. وبذلك تصبح درجة كل مجال أو الاستبانة محصورة بين (١- ٥)، بحيث تشير الدرجة المنخفضة إلى محدودية توافر المعوقات من وجهة نظر المنتمين للفصائل، بينما تشير الدرجات المرتفعة إلى توافر تلك المعوقات من وجهة نظرهم بشكل كبير.

ويبلغ مدى تصنيف ليكرت الخماسي ٤ وذلك لتدرجه ١ إلى ٥ ، وبقسمة المدى على خمسة درجات من التوافر؛ فإن طول فئة كل درجة توافر يساوي (0.8) وبوزن نسبي يبلغ (١٦%)، وبالتالي فإن درجة التوافر لكل فقرة من فقرات المجالات صنفت بناء على قيم التوزيع النسبي كما هو مبين في جدول رقم (٤).

جدول ٤: درجات التوافر للفقرات و مجالات استبانة المعوقات

طول الخلية	الوزن النسبي	درجة الاحتياج
١- ١,٨	من ٢٠ إلى ٣٦	ضعيفة جداً
أكبر من ١,٨- ٢,٦	أكبر من ٣٦,٠ إلى ٥٢	ضعيفة
أكبر من ٢,٦- ٣,٤	أكبر من ٥٢,٠ إلى ٦٨	متوسطة
أكبر من ٣,٤- ٤,٢	أكبر من 68.0 إلى ٨٤	كبيرة
أكبر من ٤,٢- ٥	أكبر من 84.0 إلى 100	كبيرة جداً

صدق الاستبانة: استخدم الباحث ثلاثة اختبارات للتحقق من صدق الاستبانة:

أ. الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

يهدف لاختبار مدى صلاحية الاستبانة للتعرف إلى معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ولتحقيق ذلك قام

الباحث بعرض الاستبانة بشكلها المبدئي مرفقاً فيها عنوان ومنهج وأهداف ومحددات وتساؤلات الدراسة على (١١) من المحكمين للوقوف على مدى صلاحية الاستبانة للتعرف إلى معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي من ناحية صحة بناءها، وصياغة وتوزيع فقراتها، وانسجام اتجاهاتها بالإضافة إلى كفاية خياراتها. استجاب الباحث للتعديلات التي اتفق عليها غالبية المحكمين، واسترشد بما لم يتم الاتفاق عليه. وبعد إجراء الباحث للتعديلات المطلوبة، قام بتطبيقها على عينة استطلاعية لاختبار صدق اتساقها الداخلي والبنائي.

ب. صدق الاتساق الداخلي:

يحسب صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) لكل فقرة من فقرات المجالات الثلاثة مع المتوسط الحسابي للمجال الذي تنتمي له الفقرة. يبين جدول رقم (٥) معاملات ارتباط درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة مع درجة المجال الذي تنتمي إليه. تدلل النتائج في جدول رقم (٥) على صدق الاتساق الداخلي لفقرات استبانة المعوقات، حيث أن هناك ارتباطاً دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين كل فقرة والمتوسط الحسابي للمجال الذي تنتمي إليه.

جدول٥: معاملات ارتباط درجة كل فقرة في استبانة المعوقات مع درجة المجال المنتمية إليه.

الفقرة	المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	الفقرة	المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	المعوقات العلمية	٠.482**	٠,٠٠	٦	المعوقات السياسية	٠.721**	٠,٠٠
2		٠.615**	٠,٠٠	٧		٠.647**	٠,٠٠
3		٠.756**	٠,٠٠	٨		٠.751**	٠,٠٠
4		٠.393*	٠,٠٣	٩		٠.648**	٠,٠٠
5		٠.543**	٠,٠٠	١٠		٠.536**	٠,٠٠
6		٠.432*	٠,٠٢	1	المعوقات الإدارية والتنظيمية	٠.420*	٠,٠٢
7		٠.725**	٠,٠٠	2		٠.644**	٠,٠٠
8		٠.458*	0.01	3		٠.668**	٠,٠٠
٩		٠.562**	٠,٠٠	4		٠.508**	٠,٠٠
١٠		٠.588**	٠,٠٠	5		٠.502**	٠,٠١
١	المعوقات	٠.657**	٠,٠٠	6		٠.467**	٠,٠١

٢	السياسية	٠.587**	٠,٠٠	7		٠.534**	٠,٠٠
٣		٠.776**	٠,٠٠	8		٠.718**	٠,٠٠
٤		٠.786**	٠,٠٠	٩		٠.419*	٠,٠٢
٥		٠.797**	٠,٠٠	١٠		٠.577**	٠,٠٠

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

**الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$).

ج. الصدق البنائي

حيث تم حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال والدرجة الكلية لاستبانة المعوقات باستخدام معامل ارتباط بيرسون. تظهر النتائج في جدول (٦) أن هناك ارتباطاً دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المجالات الثلاثة والدرجة الكلية لاستبانة المعوقات.

جدول٦: معاملات الارتباط بين المجالات والدرجة الكلية لاستبانة المعوقات، (ن =٣٠)

المجال	عدد الفقرات	معاملات لارتباط	القيمة الاحتمالية
معوقات علمية	١٠	٠.598**	٠.000
معوقات سياسية	١٠	٠.840**	٠.000
معوقات إدارية وتنظيمية	١٠	٠.833**	٠.000

**الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$).

استناداً إلى نتائج اختبارات صدق أداة الدراسة، نستنتج بأن استبانة المعوقات صالحة للتعرف إلى معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

ثبات الاستبانة:

استخدم الباحث طريقتين لقياس ثبات أداة الدراسة وهما اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لحساب ثبات الاتساق الداخلي للمقياس، وكذلك طريقة التجزئة النصفية (Split-Half).

أ. **معامل كرونباخ ألفا:** يقيس معامل كرونباخ ألفا درجة ارتباط مجموعة من الفقرات لتشكل مقياساً متسق داخلياً، ويعتبر من أكثر معاملات قياس الاتساق الداخلي تطبيقاً في الدراسات التربوية. وإذا تجاوز قيمة كرونباخ ألفا أكثر من ٠,٧ فإن هذا يعتبر

مؤشراً على ثبات المقياس. يعرض جدول (٧) قيم معامل كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات استبانة المعوقات وكذلك الاستبانة ككل، ويتضح أن جميع قيم معاملات كرونباخ ألفا أكبر من 0.7، الأمر الذي يؤكد ثبات الاتساق الداخلي لاستبانة المعوقات.

جدول٧: معامل الثبات كرونباخ ألفا لمجالات استبانة المعوقات، (ن = ٣٠)

المجال	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
معوقات علمية	١٠	٠,٧٤١
معوقات سياسية	١٠	٠,٨٧٨
معوقات إدارية وتنظيمية	١٠	٠,٧٣٥
استبانة المعوقات	**٣٠**	**٠,٨٦٨**

ب. **طريقة التجزئة النصفية:** تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة فقرات الاستبانة إلى جزأين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية) ومن ثم حساب معامل الارتباط بينهما، وتم تصحيح معامل الارتباط باستخدام معامل سبيرمان (Sperman's Coefficient) حيث أن جميع لمحاور ذات عدد فقرات زوجي

يعرض جدول رقم (٨) قيم معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لكل مجال من مجالات استبانة المعوقات وكذلك الاستبانة ككل، ويتضح أن معاملات الارتباط لجميع المتغيرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). وبذلك توافقت نتائج تطبيق اختباري كرونباخ ألفا والتجزئة النصفية على ثبات أداة الدراسة.

جدول٨: معامل الثبات (التجزئة النصفية) لمجالات استبانة المعوقات (ن = ٣٠).

المتغير	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
معوقات علمية	١٠	٠.٧٤٢*	0.852*
معوقات سياسية	١٠	٠.٨٠٣*	0.891*
معوقات إدارية وتنظيمية	١٠	٠.٥٠٣*	0.669*
استبانة المعوقات	**٣٠**	**٠.٧٦١***	**0.864***

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

أظهرت نتائج اختبارات الصدق والثبات للاستبانة والمطبقة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة، صلاحيتها للتعرف إلى معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي.

النتائج ومناقشتها:

السؤال الأول: ما درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي ؟

استخدم الباحث مجموعة من الإحصاءات الوصفية وتشمل المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، درجة التوافر والرتبة لكل فقرة من فقرات مجالات استبانة المعوقات للإجابة على السؤال الأول كما هو مبين في الجداول (٩-١٢).

جدول ٩: الإحصاءات الوصفية لمجالات استبانة المعوقات (ن =١٦٠)

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التوافر	الرتبة
١	**معوقات علمية**	3.70	0.55	74.04	كبيرة	٣
٢	**معوقات سياسية**	4.02	0.60	80.33	كبيرة	١
٣	**معوقات إدارية وتنظيمية**	3.73	0.55	74.53	كبيرة	٢
	استبانة المعوقات	**3.81**	**0.47**	**76.30**	**كبيرة**	**-**

يعرض جدول (٩) الإحصاءات الوصفية لمجالات الدراسة ضمن استبانة المعوقات، وتظهر النتائج أن جميع المجالات متوفرة بدرجة كبيرة بوزن نسبي (76.30%) ويعزى السبب في ذلك إلى قناعة أفراد العينة بكثرة المعيقات أمام توظيف نتائج البحث العلمي، وذلك لاعتبارات ذات علاقة نخبوية الأحزاب وغياب السياق العام المنظم للعمل السياسي في ظل الانقسام السياسي وتعثر جهود المصالحة. وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة لوز(٢٠١٥)، الجيش والخالدي (٢٠١٣)، وجاء مجال المعوقات السياسية في الرتبة الأولى بوزن نسبي (80.33%)، تلاه مجال المعوقات الإدارية والتنظيمية في الرتبة الثانية بوزن نسبي (74.53%)، يليهما مجال المعوقات العلمية في الرتبة الثالثة بوزن نسبي (74.04%). ويعزى السبب في أن جاء مجل المعوقات السياسية في المرتبة الأولى إلى ارتباطها بالظروف السياسية، وضبابة الوضع السياسي وتأثر القضية الفلسطينية سياسياً بالقرارات الدولية، إضافة إلى تتابع الأحداث السريع وما يتطلب ذلك من قرارات سريعة ويعزى السبب في أن جاء مجال المعوقات العلمية في المرتبة الأخيرة رغم أن درجة التقدير لها كبيرة إلى أن المجتمع الفلسطيني يمتلك الكثير من القدرات البحثية الفردية غير الموجهة نظراً لارتفاع وتيرة الحاصلين على الشهادات

العليا، وكذلك صعوبة الاستدلال بالمعلومات السياسية لضبابة الأوضاع العامة وهذا ما أشارت إليه دراسة عبد الحي(٢٠١٢) وأكدته دراسة عساف وحماد(٢٠١١).

المجال الأول: المعوقات العلمية

جدول ١٠: الإحصاءات الوصفية لفقرات مجال المعوقات العلمية (ن =١٦٠)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التوافر	الرتبة
١	ضعف الإطار المنهجي والبحثي للنتائج .	3.66	0.89	73.25	كبيرة	٨
٢	ضعف مهارات مواكبة نتائج البحث العلمي أولا بأول .	3.70	0.97	74.09	كبيرة	٥
٣	صعوبة تحري دقة المعلومات.	3.78	0.91	75.50	كبيرة	٢
٤	ضعف القناعة بجدوى توظيف البحث العلمي وتأثيراته على الوضع السياسي.	3.77	0.95	75.38	كبيرة	٣
٥	ندرة ربط موضوعات البحث العلمي ونتائجها بالمستقبل والواقع السياسي.	3.82	1.03	76.38	كبيرة	١
٦	ضعف الثقة بنتائج البحث العلمي وتأثيراته على الوضع السياسي.	3.60	1.04	72.00	كبيرة	٩
٧	ضعف قدرة الباحثين على تفسير نتائج بحوثهم بشكل منطقي.	3.57	0.98	71.38	كبيرة	١٠
٨	اعتماد الباحثين على دراسات واقعية غير مستقبلية.	3.68	0.85	73.63	كبيرة	٧
٩	محدودية المعلومات التي يستند إليها البحث العلمي في ترشيد القرار السياسي .	3.69	0.92	73.75	كبيرة	٦
١٠	إغفال البحث لهدف خدمة القرار السياسي ومشاركة الهم الوطني.	3.75	0.98	75.00	كبيرة	٤

تظهر نتائج جدول (١٠) أن جميع فقرات المجال متوفرة بدرجة كبيرة، حيث أن "ندرة ربط موضوعات البحث العلمي ونتائجها بالمستقبل والواقع السياسي" جاءت في الرتبة الأولى بوزن نسبي (76.38%)، تلاها (صعوبة تحري دقة المعلومات) في الرتبة الثانية بوزن نسبي (75.50%). ويعزى السبب في ذلك أن هذه الأمور مرتبطة بالسياسة العامة وبثقافة البحث العلمي السائدة حتى على مستوى الجامعات والمراكز البحثية، فأغلب الجهود غير موجهة وغير منبثقة من خريطة أولويات البحث، إضافة إلى حساسية العلاقة بين الأحزاب والحكومة من جهة وبرامجها وأهدافها من جهة أخرى تجعل من

الصعب الحصول على معلومات وثيقة، وهذا ما أكدته دراسة عساف (٢٠١٤)، حميد(٢٠١٥) والحلبي(٢٠١٣).

بينما جاء (ضعف الثقة بنتائج البحث العلمي وتأثيراته على الوضع السياسي) في الرتبة التاسع وقبل الأخيرة وبوزن نسبي (72.00%)، و(ضعف قدرة الباحثين على تفسير نتائج بحوثهم بشكل منطقي) في الرتبة الأخيرة بوزن نسبي (71.38%)، ويعزى السبب في ذلك إلى قناعة أفراد العينة بقدرة الباحثين على وصف وتحليل الوضع السياسي القائم والتوقع بأحداثه ممن خلال تفسيرات منطقية مبنية على أساس علمي، وهذا ما أكدته دراسة الحلبي(٢٠١٧) ودراسة الجيش والخالدي(٢٠١٣).

المجال الثاني: المعوقات السياسية

جدول ١١: الإحصاءات الوصفية لفقرات مجال المعوقات السياسية (ن =١٦٠)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التوافر	الرتبة
١	تدهور الوضع السياسي العام في الفلسطيني .	4.38	0.82	87.63	كبيرة جداً	١
٢	ضبابية القرار السياسي وتشتته .	4.21	0.82	84.13	كبيرة جداً	٢
٣	ضعف التنظيمات السياسية في تصدير مشكلاتها حساسة لمجال البحث العلمي .	3.98	0.91	79.63	كبيرة	٦
٤	ضعف اطلاع أصحاب القرار الس التنظيمات السياسية على نتائج البحوث.	3.99	1.06	79.75	كبيرة	٥
٥	غياب التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي ومتخذي القرار السياسي	4.21	0.92	84.13	كبيرة جداً	٢
٦	عدم تبني التنظيمات السياسية أبحاث علم تخدم القرار السياسي .	3.90	1.05	78.00	كبيرة	٧
٧	تأثر القرار السياسي بقوي خارجية ذات من نبض الشار الفلسطيني .	4.03	0.98	80.50	كبيرة	٤
٨	ضعف التعاون بين التنظيمات السياسية فيما يخدم القرار السياسي .	3.89	1.05	77.75	كبيرة	٨
٩	ضعف ثقافة البحث العلمي وجدواه لدي السياسية .	3.82	1.03	76.38	كبيرة	٩
١٠	تتابع الأوضاع السياسية وضعف حركة العلمي على مجاراتها	3.77	1.02	75.38	كبيرة	١٠

تظهر نتائج جدول (١١) أن درجة تقدير جميع المعوقات بدرجة كبيرة فأكثر، حيث جاءت الفقرة " تدهور الوضع السياسي العام في المجتمع الفلسطيني" في الرتبة الأولى

وبوزن نسبي (87.63%) وتلتها الفقرة " ضبابية القرار وتشتته" في الرتبة الثانية وبوزن نسبي (84.13%)، ويعزى السبب في ذلك إلى وعي أفراد العينة بآثار تدهور الوضع السياسي العام على كافة مناحي الحياة، والناجم عن الانقسام السياسي منذ(١١) عاماً وأدى إلى تشرذم النسيج المجتمعي وتشتت القرار بين الجنوب والشمال .
بينما جاءت الفقرة " ضعف ثقافة البحث العلمي وجدواه لدى التنظيمات السياسية " في الرتبة التاسعة وقبل الأخيرة وبوزن نسبي (76.38%)، أما الفقرة " تتابع الأوضاع السياسية وضعف حركة البحث العلمي على مجاراتها" فقد جاءت في الرتبة الأخيرة و بوزن نسبي (75.38%)، ويعزى السبب ذلك إلى أن التغيرات السياسية خلال السنوات السابقة جاءت ممتواترة بشكل لا يتيح المجال للدراسة المعمقة، خاصة في ظل ضعف فعالية الأحزاب السياسية التي ضاع دورها بين الخوف من السلطة أو تحقيق المصالح الحزبية وهذا ما يحدد الفارق بين السياسة الفلسطينية والإسرائيلية كما أشارت دراسة الشهواني (٢٠١١).

المجال الثالث: المعوقات الإدارية والتنظيمية

جدول ١٢: الإحصاءات الوصفية لفقرات مجال المعوقات الإدارية والتنظيمية (ن =١٦٠)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التوافر	الرتبة
١	ندرة المؤسسات المختصة بإجراء بحوث ذات صلة بالوضع السياسي القائم	3.97	0.96	79.38	كبيرة	١
٢	صعوبة الوصول لنتائج هذه البحوث (ورقياً – الكترونياً).	3.51	0.97	70.13	كبيرة	٩
٣	تقصير مؤسسات البحث العلمي في تعميم النتائج وتسويقها .	3.72	0.97	74.38	كبيرة	٦
٤	عدم إشراك التنظيمات السياسية في صياغة الخريطة البحثية للمؤسسات	3.91	1.01	78.13	كبيرة	٣
٥	ضعف دراسة مؤسسات البحث العلمي لاحتياجات المجتمع	3.67	1.01	73.38	كبيرة	٧
٦	إخفاق الإعلام في تبني استراتيجية لنشر نتائج البحوث التي تخدم القرار السياسي	3.93	0.97	78.63	كبيرة	٢
٧	انحسار دور التنظيمات السياسية في حماية المش الوطني والمصلحة التنظيمية .	3.75	1.13	75.00	كبيرة	٥
٨	محدودية إصدار مؤسسات البحث العلمي دليل بالإنتاج البحثي ونتائجه .	3.76	0.89	75.25	كبيرة	٤

٩	قلة الوعي البحثي لدي متخذي القرار السياسي.	3.62	0.98	72.38	كبيرة	٨
١٠	سرية المعلومات والإحصائيات والأرقام المتعلقة بمشكلات البحث العلمي والقرار السياسي	3.43	1.10	68.63	كبيرة	١٠

يظهر جدول (١٢) أن درجة التقدير لجميع المعوقات جاءت كبيرة، حيث إن الفقرة " ندرة المؤسسات المختصة بإجراء بحوث ذات صلة بالوضع السياسي القائم" في الرتبة الأولى وبوزن نسبي (79.38%)، تلتها الفقرة " إخفاق الإعلام في تبني استراتيجية لنشر نتائج البحوث تخدم القرار السياسي" في الرتبة الثانية بوزن نسبي (78.63%)، ويعزى السبب في ذلك إلى انحسار عمليات البحث العلمي الرصين في الجامعات وندرة المراكز البحثية المتخصصة، التي إن وجدت تكون معتمدة على أبحاث الممولة من جهات خارجية ،إضافة إلى قصور رسالة الإعلام في تسليط الضوء على مخرجات الأبحاث لتعدد مرجعيات المنابر الإعلامية الحزبية والإدارية.

على الجانب الآخر جاءت الفقرة " صعوبة الوصول لنتائج هذه البحوث (ورقياً- الكترونياً)" في الرتبة قبل الأخيرة و بوزن نسبي (70.13%)، والفقرة "سرية المعلومات والإحصائيات والأرقام المتعلقة بمشكلات البحث العلمي والقرار السياسي" وبوزن نسبي (68.63%)، ويعزى السبب في ذلك نتيجة للضائقة المالية التي تمر بها المؤسسات البحثية مما يجعلها لا تعتمد على النشر الإلكتروني أكثر الورقي، وهو ما قد لا يروق لبعض صناع القرار الاطلاع عليه، كما أن أغلب التنظيمات السياسية هي تنظيمات ذات رؤى تحررية وتعتمد على معلومات سرية، يصعب الحصول عليها لإجراء دراسات علمية تفيد صناع القرار.

السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي تعزى إلى المتغيرات: (التأييد التنظيمي، الرتبة العلمية، سنوات الخدمة)؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم التحقق من الفرضيات التالية:

الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار تعزى إلى متغير التأييد التنظيمي.

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات مجالات استبانة معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي تعزى لمتغير التأييد التنظيمي، ونظراً لاعتدالية توزيع قيم استجابات المبحوثين في عينة الدراسة استخدم الباحثان الاختبار المعلمي تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

جدول١٣: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بحسب التأييد السياسي

المجالات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القيمة الاحتمالية
معوقات علمية	حماس	3.59	0.52	2.672*	0.034
	فتح	3.62	0.56		
	جهاد إسلامي	3.93	0.53		
	جبهة شعبية	3.68	0.61		
	جبهة ديمقراطية	3.85	0.46		
معوقات سياسية	حماس	3.97	0.59	0.585	0.674
	فتح	4.01	0.57		
	جهاد إسلامي	4.15	0.61		
	جبهة شعبية	4.00	0.63		
	جبهة ديمقراطية	3.91	0.74		
معوقات إدارية وتنظيمية	حماس	3.82	0.52	1.945	0.106
	فتح	3.56	0.57		
	جهاد إسلامي	3.77	0.51		
	جبهة شعبية	3.74	0.59		
	جبهة ديمقراطية	3.89	0.60		
الاستبانة ككل	حماس	3.79	0.43	1.205	0.311
	فتح	3.73	0.49		
	جهاد إسلامي	3.95	0.46		
	جبهة شعبية	3.80	0.52		
	جبهة ديمقراطية	3.88	0.51		

***الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).**

جدول (١٣) يعرض نتائج الاختبار التي أظهرت أن متوسط استجابات أفراد العينة لا تختلف عن بعضها بشكل دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في كل من المعوقات السياسية أو المعوقات الإدارية والتنظيمية أو الاستبانة ككل، إلا أنه توجد هناك

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسط استجابات أفراد العينة بحسب التأييد التنظيمي في المعوقات العلمية.

ولبيان مصدر الاختلاف، استخدم الباحثان اختبار شيفيه، ولم ينجح الاختبار في بيان مصدر الاختلاف إلا أنه اتضح أن أكبر فرق في متوسط استجابة أفراد العينة كان بين حركتي حماس والجهاد الإسلامي حيث بلغ متوسط الصعوبات العلمية من وجهة نظر أفراد حركة حماس ٣,٥٩ (وهي القيمة الأدنى) بينما كان متوسط المعوقات العلمية من وجهة نظر أفراد حركة الجهاد الإسلامي ٣,٩٣ (وهي القيمة الأعلى).

وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن حركة حماس مارست العمل السياسي على مدار(١١) عاماً ولا زالت مما منحها فرصة ممارسة الحكم وتشكيل القرارات السياسية، أضف إلى أنها لا زالت تملك زمام الإدارة لبعض الجامعات والمراكز البحثية ذات العلاقة، ناهيك عن طبيعة تنظيم (حماس) الذي يعتمد (مجلس الشورى) و(المكتب السياسي) كمرجعيات لاتخاذ وتشكيل القرارات.

جدول (١٤): اختبار شيفيه للفرق بين متوسط أفراد العينة في المعوقات العلمية بحسب التأييد السياسي

التأييد التنظيمي	حماس	فتح	جهاد إسلامي	جبهة شعبية	جبهة ديمقراطية
فتح	-0.027	-	0.318	0.063	0.231
جهاد إسلامي	-0.345	-0.318	-	0.256	0.087
جبهة شعبية	-0.089	-0.063	0.256	-	0.169
جبهة ديمقراطية	-0.258	-0.231	0.087	-0.169	-

الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي تعزى إلى متغير الرتبة العلمية.

ونظراً لاعتدالية توزيع قيم استجابات المبحوثين في عينة الدراسة استخدم الباحثان الاختبار المعلمي تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

جدول١٥: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بحسب الرتبة العلمية

المجالات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القيمة الاحتمالية
معوقات علمية	أستاذ	3.88	0.58	1.062	0.367
	أستاذ مشارك	3.75	0.47		

	أستاذ مساعد	3.64	0.55		
	أقل من أستاذ مساعد	3.68	0.59		
معوقات سياسية	أستاذ	3.94	0.76	0.591	0.622
	أستاذ مشارك	3.94	0.62		
	أستاذ مساعد	4.03	0.54		
	أقل من أستاذ مساعد	4.12	0.63		
معوقات إدارية وتنظيمية	أستاذ	3.68	0.56	0.202	0.895
	أستاذ مشارك	3.72	0.51		
	أستاذ مساعد	3.76	0.60		
	أقل من أستاذ مساعد	3.68	0.51		
الاستبانة ككل	أستاذ	3.84	0.51	0.024	0.995
	أستاذ مشارك	3.80	0.46		
	أستاذ مساعد	3.81	0.46		
	أقل من أستاذ مساعد	3.83	0.52		

جدول (١٥) يعرض نتائج الاختبار والتي تظهر أن متوسط استجابات أفراد العينة لا تختلف عن بعضها بشكل دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في أي من المجالات أو حتى الاستبانة ككل، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن أفراد العينة على درجة متقاربة من الوعي والتقدير للمعوقات بحكم قربهم من المشهد العام، وباعتبارهم وبما يجب أن يكون من الذين يجب أن يشاركوا في تشكيل وصناعة القرار السياسي بآرائهم العلمية ومواقعهم التنظيمية.

الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي تعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

ونظراً لاعتدالية توزيع قيم استجابات المبحوثين في عينة الدراسة استخدم الباحثان الاختبار المعلمي تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

جدول١٦: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بحسب سنوات الخدمة

المجالات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القيمة الاحتمالية
معوقات علمية	أقل من ١٠ سنوات	3.60	0.51	2.542	0.082
	من ١٠-٢٠ سنة	3.65	0.45		
	أكثر من ٢٠ سنة	3.83	0.65		
معوقات سياسية	أقل من ١٠ سنوات	3.86	0.53	2.146	0.120
	من ١٠-٢٠ سنة	3.99	0.52		
	أكثر من ٢٠ سنة	4.13	0.73		
معوقات إدارية وتنظيمية	أقل من ١٠ سنوات	3.69	0.55	0.319	0.727
	من ١٠-٢٠ سنة	3.70	0.48		
	أكثر من ٢٠ سنة	3.77	0.65		
استبانة المعوقات	أقل من ١٠ سنوات	3.72	0.44	2.037	0.134
	من ١٠-٢٠ سنة	3.78	0.39		
	أكثر من ٢٠ سنة	3.91	0.58		

جدول رقم (١٦) يعرض نتائج الاختبار والتي تظهر أن متوسط استجابات أفراد العينة لا تختلف عن بعضها بشكل دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في أي من المجالات أو حتى الاستبانة ككل. ويعزى السبب في ذلك إلى أن سنوات الخدمة مهما كانت كفيلة لأن تجعل درجات التقدير غير مختلفة نظراً لأنه لم يطرأ تغير يذكر على توظيف نتائج البحث العلمي على مستوى النظام السياسي خلال السنوات السابقة لاعتبارات سياسية بحتة

التوصيات :-

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:-

١- عقد مجموعة من ورش العمل لقيادات التنظيمات السياسية بهدف وضع قاعدة بيانات حول المصادر العلمية والمجالات والرسائل العلمية ذات العلاقة بالقرار السياسي.

٢- وضع خطة وخريطة بحثية حول القضايا السياسية المختلفة تعمم على الجامعات والمراكز البحثية بهدف توصية الباحثين نحوها .

٣- تشكيل لجنة خاصة في كل تنظيم سياسي تسمى لجنة (الدراسات) هدفها جمع المعلومات وتفسيرها قبل اتخاذ القرار السياسي.
٤- التقدم بتصور عام لمركز تميز بحثي في(العلوم السياسية) للجهات الحكومية هدفه تأصيل البحوث ذات العلاقة وربطها بالسياسات الدولية في إطار قانوني .
٥- مناقشة آليات الشراكة بين التنظيمات السياسية والحكومة في مجال تبادل المعلومات اللازمة لترشيد القرار السياسي

المراجع:

إبراهيم، سعيد الدين وآخرون(١٩٨٥): **كيف يصنع القرار في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

الأغا، احسان والأستاذ، محمود (٢٠٠٠): **مقدمة في تصميم البحث التربوي**، الجامعة الإسلامية، غزة.

الأوقاتي، بسمة والسعيدي، سعد (٢٠١١): دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (دراسة نظرية)، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٠).

الجيش، يوسف والخالدي، محمد(٢٠١٣) : تضمين نتائج البحوث الصحية في عملية صنع القرار من وجهة نظر صانعي السياسات والأكاديميين، **مؤتمر الدراسات العليا الثاني(الدراسات العليا بين الواقع وآفاق الإصلاح والتطوير)**، ٢٩-٣٠ ابريل، الجامعة الإسلامية ، غزة .

الحلبي، محمود(٢٠١٧): دور القيادة الملهمة في توظيف مخرجات البحث العلمي في وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني، **رسالة ماجستير**، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.

حمادة، بسيوني(١٩٩٧): العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير في تحديد أولويات القضايا العامة، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة.

حميد، أنس حسن (٢٠١٥): دورُ المراكز البحثية في صنع القرار السياسي (الولاياتُ المتحدة الامريكية أنموذجاً)، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، الجامعة المستنصرية، المجلد (٥٠)، ص ١-٥١.

الخزندار، سامي والأسعد، طارق (٢٠١٢): دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجامعة الهاشمية، العدد (٦).

دراسة الشهواني، هاشم حسن(٢٠١١): مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، **مجلة جامعة الموصل**، المجلد (٢٣)، ٣٥١-٣٨٦.

ربيع، محمد ومقلد، اسماعيل (١٩٩٤): **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت.

الزبيدي، منذر(٢٠١٣): **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان .

سلمان، مجال (٢٠٠٩): **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

سميع، صالح حسن(١٩٩٨): **أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة .

شومان، محمد (١٩٩٩): **اشكاليات قياس الرأي العام**، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة.

الشيخ خليل، صافيناز (٢٠١٤): واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة.

العاني، فكرت نامق (٢٠٠٩): المعلومات واتخاذ القرار السياسي الخارجي دراسة نظرية، مجلة قضايا سياسية، **مجلة جامعة النهرين**، المجلد (١)، العدد (١٥)، ص ١٥-٢٨

عبد الحي، وليد(٢٠١٢): دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني، **سلسة أوراق عمل للجامعة الأمريكية في بيروت**، ١١ تشرين الأول، بيروت.

عساف، محمود وحماد، خليل(٢٠١١): توظيف البحث التربوي في ضوء مقومات مجتمع المعرفة- رؤية مستقبلية، **مؤتمر (البحث العلمي: مفاهيمه- أخلاقياته- توظيفه)**، ٢٥-٢٦ أكتوبر، الجامعة الإسلامية، غزة .

عساف، محمود (٢٠١٤): نحو جامعات البحث (الاستثمار وآليات التسويق) – الصين نموذجاً، **اليوم العلمي (المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص)**، الجامعة الإسلامية، ٢٠ فبراير، غزة.

عطاري، توفيق (٢٠٠٤): اتجاهات البحث التربوي في سلطنة عمان من خلال تحليل رسائل الماجستير والدكتوراه التي تتناول التعليم، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد ٤٤، ص ١٥٢-١٨٠

علیوة، السید(١٩٨٧): **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

محمد، أسماء (٢٠١٣): معوقات وتحديات المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي، **مؤتمر (نحو بناء استراتيجية بحثية للجامعة في العقد القادم)**، جامعة بني سويف، ١٢-١٣ / نوفمبر، القاهرة.

عوض، عوض إبراهيم(٢٠١٨): **القرار السياسي في السودان .**
www.alsahafa-knf/ index/ 3211 (8.3.2018)

لوز، ياسر(٢٠١٥): **إسهامات البحث العلمي في خدمة القضية الفلسطينية**، مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات، غزة .